

دور اتفاقية سيداو في إعادة تأهيل واحة الأزرق

تمهيد

إن توقيع الأردن على المعاهدات الدولية وتضمنين حقوق النساء في نصوص القانون قد وفر إطاراً قانونياً للنساء من أجل المطالبة بحقوقهن بالرغم من محدودية ممارسة هذا الحق. وبالتدرج أدركت النساء حالة اللاعدالة تلك وبدأن باكتساب القدرة على التحدث في المسائل الحقوقية، لكنهن مع ذلك كن يفتقرن إلى الآليات الفعالة التي تساعدن في متابعة موضوع حقوقهن واستحقاقتهن بفعالية.

فيما مضى، كان التركيز في برامج كسب التأييد في موضوع حقوق المرأة على ما يسمى 'بالحقوق الأساسية' المتعلقة بأحوال المرأة وأمنها الشخصي، مثل الحق في الحماية من العنف المنزلي والاعتداء، والحق المتساوي في الحصول على الوظائف، الحق في حرية الحركة (جوازات السفر)، الحق في الميراث الخ... لكن بالنسبة للنساء فهناك حقوق ذات أولوية أكثر مثل الحق في التعليم والصحة والمياه سواء في استخدامها أو في إدارة مصادرها والمشاركة في وضع السياسات، لأن الحقوق الأخيرة هذه تعتبر الركيزة الرئيسية التي يبني الفقراء -خاصة النساء- على أساسها سبل عيشهم.

كانت المنظمات غير الحكومية في السابق تميل إلى الانخراط في المشاريع الصغيرة أو إيصال الخدمات متجاهلين إمكانياتهم مثل قدرتهم على تقديم الاستشارات، أو الدفع بشركائهم من القطاع الخاص في تقديم خدمات للفقراء. حينها، بدأت جمعية النساء العربيات تشكل دعماً إيجابياً في عملية كسب التأييد نيابة عن كل النساء على مستوى المجتمع المحلي وذلك بهدف تطوير نموذجاً يستجيب لأنظمة الاستشارة حيث تنخرط النساء بشكل فعال مع صانعي القرار ومزودي الخدمات في عملية اتخاذ القرار، مما يجعلهن في مواقع يتمكن من خلالها من المطالبة بحقوقهن واستحقاقتهن على المستوى المحلي وعلى مستوى المحافظة وذلك إما عن طريق بناء قدرات النساء في المجتمعات الريفية لتمكينهن من المساهمة الفاعلة في عملية اتخاذ القرار، أو عن طريق تيسير الحوار بين مجموعات النساء مع معنيين آخرين مما يعزز الشبكات الموجودة لأن تكون جزءاً من النسيج الحكومي على المستوى المحلي ومستوى المحافظة. وكذلك عن طريق تطوير آليات تنسيق واتصال من خلال تبادل المعلومات أفقياً وعمودياً بين المعنيين على مستويات عدة تمكن من متابعة حقوق النساء ذات الأولوية.

الوضع في الأزرق



يقع قضاء الأزرق في البادية الأردنية الشرقية، وتبلغ مساحته حوالي 3500 كم، ويتبع إدارياً لمحافظة الزرقاء، ويبعد عن مدينة عمان حوالي 100 كلم. ويبلغ عدد السكان فيه حوالي 12500 نسمة ويعتبر من مناطق رامسار العالمية المعتمدة في اتفاقية المناطق الرطبة.

وتعتبر منطقة الأزرق منطقة فريدة من حيث التنوع البيئي والسكاني، وتقع في قلب منطقة حوض الأزرق -أهم الأحواض المائية في الأردن- الذي يمتد شمالاً إلى سوريا وجنوباً إلى

الأراضي السعودية على مساحة 12,710 كلم² 94% من هذه المساحة تقع في الأردن بينما 6% منها في سوريا. وتشير أحدث

صورة 1: وضع الأزرق قبل بضعة أعوام

الدراسات إلى أن عمر المياه الجوفية في حوض الأزرق على مسافة 3 كلم شمال منطقة الواحة يتراوح ما بين 4,000 – 20,000 عاماً.

وتشكل واحة الأزرق أهمية خاصة بالنسبة للطيور المهاجرة حيث كان يزورها أكثر من مليون طائر خلال موسم الهجرة الربيعية، إلا أن هذا الوضع لم يعد على ما كان عليه سابقاً نظراً للتعدي المستمر على البيئة في تلك المنطقة مما تسبب في أثار سلبية عدة، ليس فقط على البيئة وإنما أيضاً على السكان. لكن دخول مشاريع إلى منطقة الأزرق بأسلوب جديد ومختلف قائم على المبدأ التشاركي أدى إلى تجدد الأمل عودة قضاء الأزرق بواحته وحوضه إلى سابق عهده بعض الشيء.

بلغ السوء في واحة الأزرق إلى درجة كبيرة، فاستنزاف مياهها عن طريق حفر الآبار غير المرخصة والطلب المتزايد على مياه الشرب في مدينة عمان أدى في النهاية إلى حالة من تملح التربة والجفاف والتصحر مما كان له تأثيراً سلبياً طال جميع شرائح السكان والبيئة في المنطقة، خاصة المزارعين، ومربي المواشي، والنساء اللواتي تراجعت مشاريعهن نظراً لاعتمادها في بعض جوانبها على المياه، كذلك كان تأثير المشكلة على ربات البيوت سواء في ري الحدائق المنزلية البسيطة التي يباع منتوجها من الخضار في الحي مساهمة في ذلك في دخل الأسرة، كذلك الأمر بالنسبة للأعمال المنزلية الأخرى التي تحتاج للمياه. ولا ننسى فئة النساء العاملات اللواتي تتواجدن في أعمالهن وتقوتهن فرصة الاستفادة من المياه التي تمر إلى البيوت بمعدل 3 أيام في الأسبوع.

إن مشكلة المياه في الأزرق هي في الأساس مشكلة حوكمة، وتواجه المجتمع هناك عدداً من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حول طريقة حوكمة المياه بشكل أكثر فاعلية. حيث أن طريقة تنظيم مجتمع ما لمصادر المياه تعتبر مسألة حساسة بالنسبة إلى تعزيز ودعم التنمية المستدامة وجزء لا يتجزأ من استراتيجيات الفقر. فتحديات التنمية المستدامة هي في قدرة المجتمع على ايجاد التوازن ما بين التنمية الاقتصادية الاجتماعية وتكامل النظام البيئي.



صورة 2: وضع الأزرق الحالي

من هذا المنطلق، نفذت جمعية النساء العربيات مشروع "رصد تطبيق سيداو" الممول من الاتحاد الأوروبي وبشراكة مع الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة/ مكتب غرب آسيا¹ مشروعاً لإعادة تأهيل الواحة لوقف أثر اتساع نطاق الجفاف واستمراره وذلك بمشاركة المجتمع المحلي، بهدف تعزيز الحوكمة المائية وتحسين مساهمة المرأة في إدارة مصادر المياه. ومن أجل ضمان المشاركة الفاعلة والشفافة من قبل المجتمع المحلي، فإن عملية جمع المعلومات وتحليلها قد نفذت بكل مراحلها من قبل المجتمع المحلي.

جاءت الشراكة بين كل من جمعية النساء العربيات والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة/ مكتب غرب آسيا من خلال برنامج REWARD والذي يهدف إلى التأثير على صانعي القرار من أجل تبني نهج تكاملي في إدارة مصادر المياه، اعتماداً على أساس تكاملي بني حول المادة 14 من اتفاقية سيداو والتي تتناول على وجه الخصوص التمييز ضد النساء الريفيات حيث يُعترف في هذه المادة أن النساء الريفيات هن فئة ذات مشاكل خاصة تحتاج إلى اهتمام كبير من جانب الدول الأطراف التي ينبغي عليها أن تتعهد بالقضاء على التمييز ضدهن، بما يتيح مشاركتهن في التنمية الريفية، والتخطيط الإنمائي وسهولة

¹ يعتبر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة من أقدم وأكبر الشبكات البيئية العالمية، حيث تدخل في عضويته أكثر من 1000 مؤسسة حكومية وغير حكومية تهدف إلى مساعدة العالم في البحث عن حلول واقعية حول التحديات التنموية والبيئية. فهي تدعم الأبحاث العلمية، وتدير مشاريع ميدانية حول العالم بأسره، وتعمل على ضم الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة والشركات الكبرى والمجتمعات المحلية معاً من أجل العمل على تطوير وتنفيذ سياسات وقوانين والخروج بأفضل الممارسات. وتنتشر المكاتب الإقليمية التابعة للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة في أكثر من 45 دول حول العالم، تدير مئات المشاريع في مناطق عدة. ومن ضمن هذه المكاتب المكتب الإقليمي لمنطقة غرب آسيا والموجود في عمان، الذي تأسس عام 2004 ويغطي منطقة غرب ووسط آسيا وشمال أفريقيا (WESCANNA).

الوصول إلى الخدمات الصحية، والاستفادة من برامج الضمان الاجتماعي، والحصول على التدريب والتعليم والمشاركة في الأنشطة المجتمعية والحصول على القروض الزراعية والتمتع بظروف معيشية ملائمة.

ملخص حول المشروع

قام المشروع باختبار آليات ومنهجيات عملية ليتسنى لكافة الأطراف المعنية 'بمن فيهم النساء' من المساهمة في عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بمواضيع المياه وذلك على المستوى المحلي. ومن أهم افتراضات المشروع أن انخراط المعنيين -خاصة على المستويين المحلي والمتوسط- يؤدي إلى تحسين إدارة مصادر المياه وهذا يعني مراعاة أفضل لاحتياجات مستخدمي المياه وخلق مسؤوليات متكاملة تؤثر إيجاباً لدى التدخل في قطاع المياه.

وعمل المشروع على ضم المجتمع المحلي مع كافة المعنيين من خلال اللجان والمجالس المحلية المكونة من كل من المؤسسات الحكومية ومزودي المياه من القطاعات الخاصة إضافة إلى المنظمات غير الحكومية المحلية. إلى جانب ذلك تم استخدام نظام 'التقسي السريع لأنظمة المعرفة'² من قبل المعنيين كأداة من أدوات التحليل. وبعد ذلك، تم تنفيذ التخطيط السابق من خلال إجراءات عملية ملموسة عملت على تحديد فرص تحسين وتبادل المعلومات واتخاذ القرارات فيما بين المعنيين. وأخيراً، تم تحديد ممثلين أساسيين يمكنهم العمل معاً بفعالية في مشاريع معينة يستطيعون فيها الاستفادة من الفرص والعمل على تضافر الجهود في مجال الإدارة المتكاملة لمصادر المياه.

إن وضع إطار فعال وبناء القدرات على مختلف المستويات من أجل تحسين إدارة الموارد المائية وتكاملتها هي أحد أهداف المشاريع وتشمل التعاون الحقيقي بين كافة المعنيين، ومن هذا المنطلق، تم إدراك أهمية إشراك النساء في عملية التخطيط واتخاذ القرار وما لهذا من تأثير في تكاملية القرار الذي كان مغيباً لفترة من الزمن لم يكن فيه إدماج المرأة أمراً ذو أهمية مما انعكس سلباً على المشاريع السابقة آنذاك. وبالتالي فقد ساهم ذلك في تسهيل تحقيق الاستدامة من خلال الفهم الأعمق والأشمل لبناء القدرات والذي أدرك المجتمع المحلي تأثيره على القرارات التي من شأنها أن تؤثر على سبل كسب العيش على المدى البعيد، ومن المفترض أن يعزز بناء القدرات من التفاعل بين كافة المستويات من الوطني وحتى المحلي، من أجل تحديد أدق للمسؤوليات والأدوار في عملية صنع القرار.

لقد بنيت عملية التخطيط التشاركي للموارد المائية وإدارتها على أساس تحديد المشاكل المتعلقة بالمياه والرؤية التنموية على المدى البعيد والسيناريوهات المستقبلية المحتملة. وبالتالي، فإن من شأن ذلك أن يساعد المعنيين في اتخاذ قرارات تقنية وسياسية من أجل تطوير وإدارة أفضل للمصادر المائية من ناحية، وضمان الاستدامة من ناحية أخرى.

المشروع من وجهة محلية



صورة 3: النساء جنباً إلى جنب مع الرجال في جميع مراحل المشروع

سامية هي إحدى الناشطات في المجتمع المحلي في الأزرق، لفتت الأنظار من خلال أدائها ونشاطها في مجتمعها الأزرق الذي منحه الكثير من وقتها وجهدها. فقد كانت سامية تعمل في جمعية سيدات الأزرق التي تأسست بفضل جهود نساء قضاء الأزرق اللواتي لم يكتفين بدورهن في العناية بالمنزل والأطفال بل أترن إثبات وجودهن في مجتمعهن بفاعلية وثقة تجلت من خلال وصولهن إلى المجالس البلدية وكل ميادين العمل التنموي والتطوعي.

وفي حديثها، عادت سامية إلى عام 2006، حينما بدأ سكان المنطقة يلاحظون دخول المشاريع من أجل إعادة تأهيل واحة الأزرق، مشيرة إلى أنه خلال تنفيذ هذه المشاريع تم عقد عدة لقاءات واجتماعات للتداول في مسألة وضع الأزرق البيئي إلى ما كان عليه في السابق بأبسط الطرق وأقلها تكلفة. وفي الوقت الذي

² تم استخدام أدوات تشاركية مكنت جميع المعنيين من معرفة وإدراك حقوقهم ومسؤولياتهم، حيث عملت تلك الأدوات على تحديد فرص تحسين وتبادل المعلومات واتخاذ القرارات بناءً على مستوى الوعي بالواجبات والأدوار.

بدأ فيه السكان بالتساؤل فيما إذا كان تملح التربة الظاهر على السطح هو بفعل شح الأمطار، كان المعنيين غير مكترئين بمعرفة أسباب هذه الظاهرة أو نتائجها على المنطقة. إلا أن المشكلة الأكبر من وجه نظر سامية هي أنه بالرغم من كثرة المحادثات بين المعنيين والسكان في المشاكل التي تواجه المجتمع المحلي إلا أن هذه المحادثات لم تكن تؤد إلى أي حلول، ولم تكن تأخذ كافة شرائح المجتمع المحلي -خاصة النساء - بجدية أو اهتمام.

وقد سعت الكثير من الجمعيات من أجل إصلاح وضع الأزرق من خلال المشاريع، بعضها كان يتعلق بمعالجة المياه الرمادية، أو إنشاء محطات تنقية أو إصلاح شبكات المياه الموجودة. إلا أن مثل هذه المشاريع لم تنجح بل أن بعضها قد توقف خلال فترة التنفيذ. ومن ضمن المشاريع اثنان حول إدارة الطلب على المياه واستخدام المياه (الري بالتنقيط)، إلا أن غياب المتابعة من قبل الجهات الممولة وغياب الرؤية المتكاملة في إدارة المشاريع قد أثر سلباً على النتائج.

وحول المشروع الريادي الذي تنفذه جمعية النساء العربيات بالشراكة مع الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة أشارت سامية في حديثها إلى التغيير الفعال والمؤثر الذي أحدثه هذا المشروع لدى المجتمع المحلي، موضحة أن هذا المشروع قد ساهم في الحد من خلافات كانت متأصلة في مجتمع الأزرق منذ فترة طويلة. ومن ناحية أخرى فإن ورشات العمل والاجتماعات المتعلقة بذلك المشروع قد أخذت الطابع التطبيقي الفعلي للمفاهيم التشاركية والتعلم من خلال العمل والمشاركة، اتضحت فاعليتها من خلال تمكن الفريق العامل في المشروع من إقناع السكان المحليين من ضرورة إشراك النساء في التنمية المجتمعية من خلال عمليتي التخطيط واتخاذ القرار منذ بداية المشروع جنباً إلى جنب مع الرجال، ولهذا السبب كانت للنساء مشاركة في اللجنة المحلية. وقد انعكس حضور المرأة ايجابياً على فهمها لوضع الأزرق وبالتالي ساعدها في المساهمة في عملية جمع المعلومات وتحليلها والتي من خلالها تمكنت المرأة في الأزرق من لفت الأنظار إلى أهمية دورها وفعاليتها في المجتمع.



صورة 2: إحدى لقاءات مجموعة العمل

وباشرت سامية في حضور النقاشات واللقاءات وورشات العمل وعملت في إحدى مجموعات العمل في عملية جمع المعلومات وتحليلها وإجراء المسوحات وتقييم الاحتياجات بكل جد واهتمام رغم الرفض الذي ووجهت فيه مجموعات العمل في البداية من قبل الأهالي. واستطاعت سامية وزملائها من تخطي المشاكل الاجتماعية التي كانت تحول دون عملية جمع المعلومات واكتساب ثقة المجتمع المحلي وتوحيد صفوفهم.

حدوث التغيير

بعد مرور فترة قليلة على بدء تنفيذ مشروع "رصد تطبيق سيداو" في قضاء الأزرق، حصل تغير هام في سلوكيات وتوجهات المجتمع المحلي، وقد أخذ هذا التغيير شكل للتعاون لم يكن موجوداً في المجتمع من قبل، والعمل الجماعي وروح التطوع وذلك فيما بين أعضاء مجموعات العمل في المشروع ذوي الأصول المختلفة، إضافة إلى تقبل ودعم دور المرأة. لكن التغيير الأعمق والأكبر الذي حصل هو توحيد سكان قضاء الأزرق بكل أصوله.

تترأس سامية الآن جمعية السيدات العاملات بعد أن كانت موظفة فيها، وما زالت سامية حتى اللحظة تلعب دوراً نشطاً في مجتمعها، وتعتبر نموذجاً للمرأة الفاعلة القادرة على التأثير فيه، وتسعى لتشغيل مصنع الألبان الذي تم تأسيسه قبل بضع سنين من قبل الرئيسة السابقة للجمعية الذي توقف آنذاك نظراً لقلة التمويل، إلى جانب اهتمام سامية المستمر بقضايا الأزرق.

رنا الفتياي

مسؤولة توثيق العمليات

